وفاة الأستاذ الدكتور جلال عبدالصادق محمد السحلب داخل محبسه تفتح ملف "الرعاية الغائبة" لكبار السن في سجون العسكر

الخميس 12 فبراير 2026 08:00 م

أعلن مركز الشهاب لحقوق الإنسان قلقه البالغ من وفاة الأستاذ الدكتور جلال عبدالصادق محمد السحلب، 71 عامًا، داخل محبسه يوم الاثنين 9 فبراير 2026، بعد احتجاز ممتد منذ 24 نوفمبر 2013.

الواقعة، بحسب المركز، ليست خبرًا عابرًا في سجل الوفيات داخل أماكن الاحتجاز، بل مؤشر جديد على أزمة أعمق: إدارة ملف السجون بمنطق "الحد الأدنى من الضرر" لا بمنطق الحق في الحياة والرعاية.

سيرة علمية تنتهي خلف القضبان

السحلب كان أستاذًا متفرغًا ورئيسًا سابقًا لقسم الفيزياء بكلية العلوم في جامعة أسيوط، وتدرّج في مساره الجامعي منذ تعيينه معيدًا عام 1975، وصولًا إلى رئاسة القسم بين 2012 و2013.
وفق بيان المركز، امتدت مسيرته الأكاديمية لأكثر من أربعة عقود، وترك بصمة بحثية في فيزياء المواد والبلورات والخواص الحرارية والبصرية، وأشرف على رسائل ماجستير ودكتوراه ونُشرت له دراسات منذ تسعينيات القرن الماضي.

لكن النهاية جاءت داخل الاحتجاز، بعد قرابة ثلاثة عشر عامًا من الحبس. هنا تبرز المفارقة التي يتعمد الخطاب الرسمي القفز فوقها: حين يموت أكاديمي بهذا العمر داخل السجن، يصبح السؤال ليس عن "السيرة الذاتية"، بل عن شروط البقاء نفسها داخل المنظومة العقابية.

"13 عامًا" في الحبس: أسئلة مُحرجة عن الرعاية والشفافية

يرى مركز الشهاب أن طول مدة الاحتجاز، مقرونًا بعامل السن، يضع ملف الرعاية الصحية تحت اختبار مباشر. فالوفاة بعد سنوات من الحبس تثير تساؤلات حول المتابعة الطبية الدورية، وسرعة الاستجابة للحالات الطارئة، وإتاحة التحويل لمستشفيات مجهزة عند الحاجة، خصوصًا مع فئة كبار السن التي تتطلب بروتوكولات علاجية أدق ومراقبة مستمرة.

الحدة هنا ليست في اللغة، بل في الوقائع المتكررة: كل وفاة داخل مكان احتجاز تفتح الباب تلقائيًا على احتمالين أحلاهما مرّ. إما أن الرعاية قاصرة، أو أن الشفافية قاصرة. وفي الحالتين، الثمن يُدفع من أرواح أشخاص تحت سيطرة الدولة الكاملة، ما يجعل المسؤولية مضاعفة لا مخففة.

وإذا كان بيان وزارة الداخلية غالبًا ما يركز في مثل هذه الحالات على أن الرعاية "متوفرة"، فإن المنظمات الحقوقية تعتبر أن هذه الصيغة لا تكفي وحدها دون مستندات قابلة للفحص: تقرير طبي كامل، تسلسل زمني للأعراض، أسماء الأطباء، إجراءات الإسعاف، ونتائج تحقيق فعلي يُعلن للرأي العام.

قواعد نيلسون مانديلا**:** معيار دولي يُحرج الممارسة اليومية

استند مركز الشهاب إلى "قواعد نيلسون مانديلا" (القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) بوصفها مرجعية دولية واضحة: الرعاية الصحية في السجون مسؤولية الدولة ويجب أن تكون بمستوى مماثل لما هو متاح خارجها، وأن تُدار الخدمات الطبية باستقلال مهني قدر الإمكان.

وتُشـدد هـذه القواعـد أيضًـا على ضـرورة وجـود إجراءات فعالـة للتعامـل مـع الوفيـات داخـل الاحتجـاز، بمـا يشـمل التوثيـق والإخطـار وإتـاحة المعلومـات ذات الصلـة، لأن أي وفاة تحت القيـد لا تُعامل كـ"قـدر"، بل كواقعـة تسـتوجب تـدقيقًا رسـميًا جادًا هـذه النقطـة تحديـدًا هي ما يجعل مطلب "التحقيق المستقل" مطلبًا منطقيًا لا شعارًا سياسيًا

وفـق بيـان مركز الشـهاب، تشـمل المطـالب الأساسـية: فتـح تحقيق عاجـل وشـفاف، تمكين الأسـرة من الاطلاع على التقرير الطـبي الكامـل، مراجعـة أوضـاع كبـار السن والمرضـى، والسـماح لجهـات رقابيـة مسـتقلة بزيـارة أمـاكن الاحتجـاز، إضافـة إلى الإفراج الإنساني عن كبار السـن والمرضى وفق الضوابط القانونية

في المحصلة، وفاة الأسـتاذ الـدكتور جلال السـحلب لا تختزل في كونها "حالة فردية". هي اختبار لمدى جدية الدولة في تطبيق معايير الحد الأدنى التي تُعلن الالـتزام بهـا، واختبـار لحق أساسـي: أن يبقى الإنسـان حيًـا تحت الاحتجاز، لا أن يتحول السـجن إلى مساحـة رماديـة تختفي فيها الإجابات حين تقع الكارثة